

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٩٧٥١ لسنة ٢٠١٥

**بتخويل بعض العاملين بمركز معلومات شبكات المراقب بمحافظة الجيزة
صفة مأمورى الضبط القضائى**

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة (٢٣) من قانون الإجراءات الجنائية؛
وعلى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن إشغال الطرق العامة؛
وعلى قرار وزير العدل رقم ١٠١٣ لسنة ٢٠١٢؛

وعلى كتاب السيد الدكتور محافظ الجيزة رقم (١١٣٨) المؤرخ ٢٠١٥/٩/٢٢؛

قرر:

(المادة الأولى)

يلغى قرار وزير العدل رقم ١٠١٣ لسنة ٢٠١٢ الصادر بتخويل بعض العاملين
بمركز معلومات شبكات المراقب بمحافظة الجيزة صفة مأمورى الضبط القضائى.

(المادة الثانية)

يُخول بعض العاملين بمركز معلومات شبكات المراقب بمحافظة الجيزة بصفتهم الوظيفية
- كل في دائرة اختصاصه - صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة للجرائم التي تقع
بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن إشغال الطرق العامة ، وهم :

الوظيفة	الاسم	م
مدير عام المركز	لواه / محسن كمال الشورى	١
رئيس مجموعة عمل ميدانى	مهندس / شريف فهمي ناشد	٢
رئيس مجموعة عمل ميدانى	مهندس / حسين حسين محمد عبد الفتاح	٣
مدير التخطيط بالمركز	الأستاذ / أمين عاشور بيومى	٤
مدير خدمة العملاء	الأستاذ / محمد كمال محمد	٥

الوظيفة	الاسم	م
إخصائى خدمة العملاء	الأستاذ / عصام محمد أبو العلا	٦
إخصائى خدمة العملاء	الأستاذ / محمد إبراهيم عطية	٧
قائد طاقم	الأستاذ / محمد ذكى محمد	٨
قائد طاقم	الأستاذ / رجب عبد سلامة	٩
قائد طاقم	الأستاذ / محمد نبيل عبد الظاهر	١٠
قائد طاقم	الأستاذ / هانى إدريس عبد الله	١١
قائد طاقم	الأستاذ / أشرف محمد سليم	١٢
قائد طاقم	الأستاذ / محمد مكرم صادق	١٣
قائد طاقم	الأستاذ / محمد عرابى أبو النجا	١٤
قائد طاقم	الأستاذ / مصطفى شعبان	١٥

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية على نفقة الجهة طالبة القرار ،
ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر في ٢٠١٥/١١/٣٠

وزير العدل

المستشار/ أحمد الزند